

## الإجابة النموذجية: مقياس التنظيم القضائي

### 1- مهام وكيل الجمهورية لدى المحكمة

يتمتع بوكيل الجمهورية لدى المحكمة بوظيفتين الأولى إدارية والثانية قضائية، فبمقتضى الوظيفة الإدارية يشرف على الشرطة القضائية، كما يشرف على المحضرين القضائيين، ويختص بمتابعة تنفيذ الأحكام الجزائية، كما يتولى مراقبة أمانة الضبط لاسيما ما تعلق منها بأمانة ضبط صحيفة السوابق القضائية، ويتولى حماية أموال القصر وغيرها. وبمقتضى وظيفته القضائية فإنه يحرك الدعوى العمومية نيابة عن المجتمع بهدف تطبيق القانون، ويحضر الجلسات المدنية التي يكون طرفا فيها، ويقدم طلباته في القضايا المدنية والجزائية، ويطعن في الأحكام القضائية بالإستئناف للمطالبة بتطبيق القانون.

يساعده في أداء مهامه وكلاء جمهورية مساعدين.

2- غرفة الإتهام : هي إحدى الهيئات القضائية الهامة ضمن المجلس القضائي في النظام القضائي الجزائري (الدرجة الثانية في التحقيق)، و تعد بمثابة جهة قضائية مختصة بالنظر في قضايا التحقيق الجنائي وقرارات قاضي التحقيق، تشكل غرفة الإتهام حلقة هامة في الإجراءات الجزائية ، حيث تقوم:

- بمراجعة ومراقبة أعمال قضاة التحقيق وتتخذ قرارات بشأن القضايا التي تصل إليها قبل إحالتها إلى المحاكم.
- مراقبة أعمال الضبطية القضائية.
- الفصل في تنازع الإختصاص بين قضاة التحقيق

### 3- إختصاصات المحكمة العليا .

- هيئة مقومة لأعمال المجالس والمحاكم الابتدائية (تؤيد أو ترفض الأحكام).
- تضمن توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء الوطن، بهدف تفادي تضارب الأحكام القضائية حول المسألة القانونية الواحدة.
- تسهر على تطبيق واحترام القانون وتطبيقه تطبيقا سليما، فهي تمارس الرقابة على الأوامر والأحكام والقرارات القضائية، من حيث تطبيقها السليم للقانون واحترامها لأشكال قواعد الإجراءات.
- تعتبر المحكمة العليا جهة نقض ضد الأحكام والقرارات النهائية الصادرة في الموضوع من المحاكم والمجالس القضائية.
- تعمل المحكمة العليا على نشر قراراتها وكذا التعليقات والأبحاث القانونية والقضائية في المجلة القضائية.

- تساهم في تكوين القضاة حسب نص المادة 05 من القانون العضوي 11-12

4- الإختصاص النوعي للمحاكم التجارية المتخصصة.

حسب نص المادة 536 مكرر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، تختص هذه المحاكم نوعيا في

المنازعات التالية.

- منازعات الملكية الفكرية.
- منازعات الشركات التجارية لاسيما منازعات الشركات وحل وتصفية الشركات.
- التسوية القضائية والإفلاس.
- منازعات البنوك والمؤسسات المالية مع التجار.
- المنازعات البحرية والنقل الجوي ومنازعات التأمينات المتعلقة بالنشاط التجاري.
- المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية ..